حوار

بقلم : احمد طلعت

طبائع الاستبداد

اعادت هيئة الكتاب طبع مجموعة من الكتب الهامة التى صدرت فى بداية هذا القرن لعدد من زعماء التنوير فى مصر، وعرضتها للجمهور باسعار رمزية، فى محاولة لملء الفراغ الفكرى الذى اتسع فى عهد الشعارات الاشتراكية، والانظمة الشمولية، وعهود الحزب الواحد، وادى الى ما نحن فيه الآن من سلبية معظم الشباب وافتقادهم للقدوة والمثل الاعلى، واتجاه بعضهم الى العنف والتطرف.

ومن امتع الكتب التى اعادت طبعها هيئة الكتاب (طبائع الاستبداد) الذى الفه المفكر العربى عبد الرحمن الكواكبى فى عام ١٩٠٠ بعد ثلاثين عاما قضاها جائلا بين حلب - مسقط رأسه - وبقية الاقطار العربية التى كانت خاضعة فى ذلك الوقت للسيادة العثمانية، باحثا كما صرح بنفسه فى مقدمة الكتاب عن (داء الشرق ودوائه)

وانتهى الكواكبى فى بحثه الى نتيجة غاية فى الدلالة والاختصار تقول بأن اصل الداء هو الاستبداد السياسى ودواؤه هو دفعه بالشورى الدستورية..!!

ولم يخص الكواكبى شعبا بذاته بهذه النتيجة، ولم يتهم حاكما بذاته بالاستبداد بل سجل صراحة قوله (وأنا لا اقصد من مباحثى ظالما بعينه ولا حكومة أو أمة مخصوصة وانما اردت بيان طبائع الاستبداد وما يفعل، وتشخيص مصارع الاستعباد وما يقضيه وما يمضيه على نويه والتنبيه لمورد الداء الدفين عسى يعرف الذين قضوا نحبهم انهم هم المتسببون لما حل بهم فلا يعتبون على الاغيار ولا على الاقدار انما يعتبون على الجهل وفقد الهمم والتواكل، وعسى الذين فيهم بقية رمق من الحياة يستدركون شانهم قبل الممات، فما أنا الا فاتح باب صغير فى اسوار الاستبداد عسى الزمان يوسعه.)

ولو بعث الكواكبى من جديد ليشهد عالمه العربى والاسلامى يستعد لوداع القرن العشرين واستقبال القرن الذى يليه، لرأى بنفسه ان الداء لا يزال هو الداء وان الدواء لا يزال هو الدواء، برغم مرور ما يقرب من مائة عام على نشر كتابه (طبائع الاستبداد)..!!

وكل ما تغير خلال هذه الحقبة من الزمان هو الاسماء والمسميات فالاستبداد السياسى نسميه الآن بالدكتاتورية والشورى الدستورية نطلق عليها الآن كلمة الديمقراطية. هذا هو كل ما تغير، أما المضمون..المرض والعلاج ..فانه كما هو برغم نصيحة الكواكبى (للذين فيهم بقية رمق من الحياة ان يستدركوا شانهم قبل الممات.) بل ان (الباب الصغير) الذى فتحه الكواكبى فى اسوار الاستبداد، لا يزال على حاله لم يتسع، ان لم يكن قد ضاق فى بعض ارجاء الشرق العربى والاسلامى، بفضل المزيد من (الجهل وفقد الهمم والتواكل.)

ولا يمكن ان نمر بما كتبه الكواكبى فى بداية القرن العشرين دون ان نتوقف عند ملاحظات جديرة بأن نطيل عندها الوقوف والتأمل. فالكواكبى - أولا- قد ادرك مع نهاية القرن التاسع عشر مبلغ اتساع الهوة بين الشرق العربى الاسلامى، والامم المتطورة الصاعدة فى اعقاب الثورة الصناعية فى اوروبا، وهى الهوة التى زادت اتساعا خلال القرن العشرين فى اعقاب ثورة التكنولوجيا.

والكواكبى-ثانيا- لم يترك نفسه للوقوع فى شرك تعليلات خاطئه، كانت شائعة فى عصرة، لاسباب التخلف والانحطاط بل ادرك منذ وقت مبكر أساس العلة وهى الاستبداد السياسى، كما ادرك جوهر الدواء وهو الشورى الدستورية.

والكواكبى-ثالثا- قد استخدم فى بحثه المنهج العلمى، للتفرقة بين اشكال الحكومات المستبدة فيقول فى ابسط عبارة(ويكفى هنا الاشارة الى ان صفة الاستبداد كما تشمل حكومة الحاكم الفرد المقيد المنتخب متى كان غير مسئول تشمل حكومة الجمع ولو كان منتخبا لأن الاشتراك فى الرأى لا يدفع الاستبداد، وقد يكون عند الاتفاق اضر من استبداد الفرد)..!!

والكواكبى - رابعا- برغم ثقافته العربية الاسلامية لا يخلط بين امور الدين وشئون السياسة، لذلك فهو يطالب بالاصلاح الدينى تمهيدا للاصلاح السياسى، مبديا رأيه فى الموضوع من خلال اجتهاده فى تفسير بعض النصوص الدينية، والدفاع عن الديانات السماوية دون التحيز لواحدة منها، مع اعترافه بالتحريف والتفسيرات الخاطئة للنصوص الدينية دون استثناء.

ولم يخش الكواكبى فى اعتناقه لهذه الافكار والدفاع عنها ان يتهم بالكفر أو الالحاد ولم يمنع اسلامه الصحيح من الاعتقاد بان (الدين المحرف) من اهم عوامل حماية الاستبداد السياسى، والمساعدة فى اقامته وان العلم هو المصدر الاساسى للتفاوت بين الافراد والامم فى القوة ولم تحجب المفاهيم الدينية الخاطئة عن الكواكبى حقيقة التساوى بين الشورى فى الاسلام والديمقراطية فى الغرب، وهى المساواة التى ينفيها السلفيون المعاصرون..!!